اي قصته قوله او نزل ظاهره ليس له الجمع بين الصعود والنزول كما اذا
لزمه بنتا لبون فنزل عن احداهما لبنت المخاض وصعد عن الاخرى وهو
الذي يحتمله نية التحفة وافتى به الامداد الذي كشي على الجواد ونقله الملتقى
عن شيخه واقره قوله المعطى اي بين كون الجبران شاتين او عشرين درهما
قوله ببيت المال اي يصرف للامام الجبران منه فان تعذر فمن مال المستحقين
كما في الروض والامداد وفي سم على ابي شجاع قضيته نصل الامام ان محله قابضه
من الزكاة وجري عليه صاحب البحر وغيره انتهى قوله واخذه المراد به
طلبه وان كان المالك لا تلزمه المواقعة اذ الخيرة له قوله في تلك
الحجة اي التي اختار المالك العدول اليها فاذا كان واجبه بنت لبون
لم يجز له الصعود الى الحقة الا ان فقد الحقة وان وجد بنت مخاض
لان الحجة التي اختارها الصعود ولا اقرب عنده في حجته منها وبنت
المخاض وان كانت اقرب لكن حجتها النزول ويقاس على ذلك حجة النزول
قوله مرددة بين فلا يجوز الا ان فقد ما هو اقرب منها من الحجة التي اختار
العدول اليها وغاية الصعود الثنية وهي بنت خمس سنين فيأخذ
جبرانا اذا دفعها بدل بنت مخاض او الجبران مع احدهما فوقها وغاية
النزول بنت المخاض قوله عيبا ظاهرا وان رآه الساعي مصلحة وعليه
جرى في النهاية والمغني لكن في الاسنى والمغني والتحفة والامداد وسم
الاجزاء جزما اما النزول مع دفع الجبران فجائز وله العدول الى سليم مع طلب
الجبران فصل في واجب البقر قوله او بتبيعة معطوف على قوله في الذي
يتبع قوله مسنة يجزي عنها تبيعان بلا ولي قوله لما صح لا في فيه فتأمل
في الاول قوله ثلاث مسنات او اربعة اتبعة يجزي فيه ما ذكر نية في
ما في بعير من تعين الاعنبط تارة وعدمه اخرى فصل في زكاة العنم
قوله برعاية العقيمة بان تساوي قيمة المخرج الواجب من النوع الذي هو

الاصل

الاصل كان تستوي قيمة ثنية المعز وجذعة الضان وتبيع البقر
وتبيع الجواميس فان اختلفت لنوع ما شيته اخرج ما شاء منهما موزعا
عليهما بالقيمة رعاية للجانبين فان فرض عنده ثلاثون معزا وعشرون ضانية
اخذ معزا ونجحة بقيمة ثلاث ارباع معز مجزية وربع نجحة مجزية وفي
عكسه ثلاث ارباع نجحة وربع معز والخيرة للمالك فلو كانت قيمة
معز مجزية دينارا ونجحة مجزية دينارين لزمه في المثال الاول معز
او نجحة قيمتها دينار وربع وفي عكسه ذكر وخرج مما ذكر اختلاف الصفة
مع اتحاد النوع فانه حيث لا نقص يجب اعتبارها بالامراعاة قيمة لاتحاد
النوع هنا فلو كان بعض غنمه سمينا وبعضها اسمن اخذ المعتبط الذي
هو الاسمن اما اذا كان في بعضها نقص فسيأتي في كلامه انه يؤخذ
كامل بالمتوسط فلا يؤخذ منه معتبط بل يؤخذ سليم متوسط بين
المعيب والسليم باعتبار القيمة فصل في بعض ما يتعلق بما مر قوله
هرمة هي الكبيرة التي سقطت اسنانها والعوار مثلثة العيب قوله
عيب المبيع هو كل ما ينقص العين او القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح
اذا غلب في جنس المبيع عدمه وعيب الاضحية ما يؤثر رداءة في اللحم
او ينقصه قال القليوبي في حواشي المحلي علم مما ذكر ان عيوب الزكاة كعيوب
المرض والعيب والذكورة والصغر ورداءة النوع قوله لا اي الى قوله
الى عشرين وابن اللبون او الحق عند فقد بنت المخاض بدلا عنها والتبيع
في ثلاثين في البقر والتبيعان بدلا عن المسنة وابن اللبون او الحق
عما دون خمس وعشرين من الابل عند فقد بنت المخاض ايضا والا اذا
محضت ذكورا ففي هذه الاحوال يجزي الذكر في الزكاة قوله اكثر قيمة
فلو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة المأخوذ
في ستة وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)